Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 324 يناير 2010 محرم/صفر 1431

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

عام واعد من النضال وكشف حقيقة الاحتلال الخليفي للعالم

بعد انتهاء موسم الشهادة، يحل عام ميلادي جديد آخر، ومعه شيء من التطلعات وكثير من الاحباط، خصوصا في البحرين التي توالت سنوات القمع والاضطهاد فيها خصوصا منذ صعود الحاكم الحالي، الذي هو الأسوأ في تاريخ البلاد المعاصر. فخلال الشهر الماضي شهد البحرانيون من الانتهاكات ما يدفع للاشمئزاز والتقزز، وهي على انواع ثلاثة: اولها استهداف المواطنين والنشطاء في امنهم وحقوقهم الانسانية. فما فعلته قوات الشغب الاجنبية التي سلطها الخليفيون على اهل البحرين في الاسابيع والايام التي سبقت عيد الشهداء، كان خارج الحدود. وقد اصيب العديد من المواطنين بالرصاص المطاطي والغازات الكيماوية والسامة، ومن بينهم عضو منتخب بمجلس الشورى الصوري، واطفال منهم كميل الغنامي. ثانيها: تكريس التعبئة الاعلامية الساعية لابادة شعب البحرين الاصلي سواء بالتجنيس السياسي ام التزوير التاريخي. وقد تبنى الخليفيون مشاريع عديدة لتحقيق ذلك من بينها رفض التوقف عن التجنيس غير الشرعي للاجانب، وبث مغالطات تاريخية حول اهل البحرين الاصليين، لاظهار آل خليفة الذين احتلوا البلاد بالقوة، بانهم لا يختلفون كثيرا في اصولهم عنهم، وتسريب نسب خاطئة حول التركيبة السكانية، ورفض تزويد لجنة مكافحة التمييز التابعة للامم المتحدة بارقام حول التركيبة السكانية، وفق ما جاء في توصياتها في 2005. ثالثها: استهداف البحرانيين في عقيدتهم بشكل مباشر، سواء عبر البرامج التلفزيونية ام من خلال الابواق الرسمية ام باستهداف شعائرهم. وقد تزامنت هذه الاعتداءات التي يديرها الطائفي المقيت، خالد بن أحمد آل خليفة، رئيس ديوان الحاكم، مع حلول موسم العاشوراء الذي يحيي اهل البحرين شعائره منذ ما قبل الاحتلال الخليفي بمئات السنين. واستهدفت هذه الاعتداءات ازالة مظاهر الحزن التي يعلقها المواطنون في الشوارع لاحياء الذكرى. وتجدر الاشارة الى ان الخليفيين يضمرون حقدا دفينا ضد الشعائر الحسينية لانها تكرس مفاهيم رفض الاحتلال والعدوان والحكم التوارثي الاستبدادي.

يحل العام الجديد والبحرين تعيش حالة اضطراب امني وسياسي ومعيشي غير مسبوق. وقد ازداد الوضع فيها غموضا بعد فشل المشروع السياسي الذي فرضه الحاكم وزمرته على البلاد، ابتداء بفرض الدستور الخليفي الذي يكرس الاستبداد وسياسات التمييز والعنصرية، مرورا بالمجالس الصورية التي تهدف لاضفاء شرعية على الاحتلال الخليفي، وانتهاء بسياسات القمع المتزايد ضد اهل البحرين واضطهادهم على كافة المستويات: السياسية والامنية والمعيشية. وفي مقابل الفشل الخليفي فقد نجحت المقاومة المدنية في افشال المشروع السياسي الخليفي الذي كان يهدف لابادة السكان الاصليين البحرانيين (شيعة وسنة) بمنح سلطات غير محدودة لشخص الحاكم، واسكات المعارضين بانتخابات شكلية ومجالس صورية ثبت عدم فاعليتها في احداث اي تغيير. وجاءت الاعتداءات التي حدثت في الاسابيع الاخيرة سواء ضد المتظاهرين في اغلب مناطق البحرين بمناسبة عيد الشهداء، ام باستهداف الموسم الحسيني بتمزيق الشعارات والسواد المعلق في الشوارع، ام يمنع الخطباء من ارتقاء المنابر، والتضييق على حرية استقدام الخطباء من الخارج، كل ذلك ساهم في تعميق الشعور بالظلامة لدى المواطنين. لقد اصبح المواطنون ينظرون للخليفيين بنظرة لا تختلف عن نظرتهم للمحتلين الصهاينة، من حيث الاعتداءات المتواصلة على أهل الارض الاصليين واستهداف تراثهم وثقافتهم، وقمع حرياتهم، واستباحة دمائهم واعراضهم. لقد قضى الحاكم الحالي على كافة جسور التواصل مع السكان الاصليين الذين بدأوا تحركاتهم على صعيد المنظمات الدولية المهتمة بحقوق السكان الاصليين ومكافحة التمييز وانتهاكات حقوق الانسان. وبدأوا ايضا التواصل مع المنظمات والجهات الدولية التي بدأت تتواطأ مع الاحتلال الخليفي في مقابل مساعدات مالية ضخمة مسروقة من

التتمة صفحة (8)

* قامت القوات الأمنية المرتزقة بتمزيق ونزع الاعلام السوداء والشعارات الحسينية في قرية سند والمالكية ودار كليب ، مما أدى إلى مواجهات بين أبناء القرية والقوات المعتدية، وقد تخلل المواجهات إستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وسلاح الشوزن، ولكن إصرار الاهالي على رفع الشعارات أدى إلى تراجع القوات المعتدية ، جاءت هذه الاعتداءات والقرى تعيش ذكرى عاشوراء .

* أصدرت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب بيانا أصرت فيه على التواجد في موقع مسيرة عيد الشهداء في 17 ديسمبر ، وقد رفضت السلطات الامنية أستلام إخطار المسيرة الموقع من الرموز والشخصيات الداعية لها والمساندة لخروجها، وضربت القوات الامنية والمرتزقة طوقا أمنيا على جميع المنافذ لموقع المسيرة في رأس رمان وسط العاصمة المنامة، ورغم تهديدات السلطات البحرينية بقمع اي تجمع في منطقة رأس رمان حضر قادة رموز الممانعة المتمثل في حركة حق حيث حضر أمين عام الحركة الاستاذ حسن مشيمع وعن تيار الوفاء الاسلامي الاستاذ عبد الوهاب حسين وفضيلة الشيخ عبد الجليل المقداد وفضيلة الشيخ سعيد النوري وعن جمعية أمل نائب الامين العام فضيلة الشيخ عبدالله الصالح بالإضافة الى رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان الاستاذ نبيل رجب والاستاذ عبد الغني خنجر وفضيلة الشيخ محمد حبيب المقداد.

* دشَّن التحالف البحريني (11 جمعية سياسية وحقوقية) "الهيئة الأهلية للحقيقة"، وذلك في جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) بمنطقة أم الحصم بحضور نشطاء وحقوقيين وسياسيين. وبحسب ما صرح به القائمون على الهيئة المكونة من 11 عضوا فإنها تهدف إلى "توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الحقب الماضية، وخصوصا خلال فترة قانون أمن الدولة، وذلك بتوثيق الأحداث والقضايا المتعلقة بالاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والقتل خارج القضاء والإبعاد القسري والعقاب الجماعي وغير ذلك من الانتهاكات، عبر جمع الوثائق والشهادات والمعلومات بشأن السياقات العامة السياسية والأمنية والاجتماعية والقانونية، وكذلك توثيق أكبر عدد ممكن من قضايا المجموعات والأفراد الذين تعرضوا للانتهاكات، أو توثيق نماذج من تلك القضايا مع السعي إلى تقديم الإحصاءات بشأنها."

* أعرب مركز البحرين لحقوق الانسان عن قلقه لاستمرار حالة التضييق على حرية الرأي والتعبير في البحرين واتساع رقعة المواضيع والأفراد والهيئات والمؤسسات الذين ينضوون تحت ذلك القانون غير المكتوب والمسمى (بقانون الخطوط الحمراء) أي المؤسسات والأشخاص الذين يجب عدم مسهم أو انتقادهم في الصحافة. وبناء على ذلك صدرت توجيهات جديدة عممتها إدارة صحيفة البلاد على الكتاب والصحفيين العاملين بالصحيفة على هواتفهم النقالة بضرورة التقيد بعدم التعرض بالانتقاد لمجلس التنمية الاقتصادية وشركة ممتلكات والشركات التابعة لها، وبالتالي عدم انتقاد أي من المشاريع التي يشرف عليها الملك أو ولي العهد واعتبار ذلك من الخطوط الحمراء التي يجب عدم تجاوزها

محاكمة علنية للمعذب الخليفي الذي اصبح "سفيرا" بجرة قلم

دوت اصوات اللاجئين البحرانيين في واحد من اهم شوارع العاصمة البريطانية، عند مدخل واحد من افخم الفنادق، احتجاجا ضد استمرار اعتقال شباب البحرين، ومطالبة بدستور شرعي يستمد قوته من الاستفتاء الشعبي عليه. امام فندق دورشستر، حيث يقيم وكر الفساد الخليفي حفل استقباله السنوي. البحرانيون يقاطعون ذلك الاستقبال، ويستغلون فرصة انعقاده لرفع الاصوات احتجاجا ضد الممارسات الخليفية المقيتة، وإحياء عمليا لـ "عيد الشهداء" وفاء لضحايا الارهاب الخليفي. تجمع اللاجئون، ومعهم بعض اصدقائهم، عند مدخل الفندق، رافعين صور شهدائهم، وشعاراتهم الرنانة التي تطالب بالحرية وتنادي بالعدالة وتندد بالسياسات الخليفية القمعية. الجو بارد جدا، ولكن ذلك لم يمنع المظلومين من االتعبير عما يختلج في نفوسهم من غضب ضد نظام الاحتلال الخليفي. فوجيء المدعوون بحماس اللاجئين البحرانيين، واصرارهم على تحدي الصقيع، وادركوا عمق المشكلة السياسية في هذا البلد المعذب.

اللافتات التي حملها المعتصمون تعبر عن مطالبهم: دستور شعبي يكتبه المواطنون انفسهم بديلا عن الدستور الخليفي الاستبدادي، واطلاق سراح السجناء السياسيين بدون قيد او شرط، محاكمة المعذبين والغاء القانون 56 السيء الصيت، وقف التجنيس السياسي والابادة. المطبوعات التي وزعوها أثرت في المارة، والمدعوين. احد هذه المنشورات يخاطب المدعوين ويكشف لهم حقيقة صعقت الكثيرين منهم: ان مضيفهم هذه الليلة ارتكب جرائم التعذيب على نطاق واسع عندما كان وزير الامن الوطني قبل تعيينه سفيرا للخليفيين العام الماضي. اصوات المعتصمين تدوي خارج الفندق وتصك اسماع "الضيوف" و "المضيفين" داخل القاعة. يسأل بعض الضيوف السفير الخليفي عن هذا الزلزال الصوتي الذي يصك مسامعهم، فيتهرب من الاجابة، وكذلك موظفوه. لقد كان اعتصام المظلومين صاعقة على المعذب خليفة بن علي آل خليفة، المهدد بالملاحقة القضائية بسبب ارتكابه جرائم التعذيب بحق البحرانيين.الهلع واضح على موظفي وكر الفساد الخليفي، وهم يسعون لاحتواء الموقف المحرج، ويبحثون عن الاجابات لتضليل ضيوفهم الذين اكتشفوا ابعاد الاجرام الخليفي بحق البحرانيين.

المدعوون يخرجون من القاعة وهم مذعورون ومندهشون لما حدث. كل منهم يحمل بيديه "هدية" مادية غالية الثمن، انفقت عليها اموال الشعب المسروقة، البحرانيون يخاطبونهم باللغة الانجليزية قائلين: ان هذه الهدايا ممتزجة بدماء ضحايا التعذيب الخليفي. يرفعون شعاراتهم التي تركز على انتهاكات حقوق الانسان، بينما يسارع بعض الضيوف لاقتناء نسخ من منشورات المعارضة البحرانية باللغة الانجليزية، والكثير منها يحمل مشاهد من آثار التعذيب الخليفي على اجساد الضحايا البحرانيين. اللورد جيلفورد هذا العام، يبدو متعبا فيتجنب استفزاز البحرانيين ويهرع نحو سيارته. اما الدبلوماسيون والسفراء فلا يستطيعون تحاشي اعتصام اللاجئين البحرانيين وسماع هتافاتهم المدوية التي لاحقتهم حتى داخل القاعة، وكانت "موسيقى" مزعجة لهم، وتمنى بعضهم انه لم يجشم نفسه عناء الحضور في هذه الليلة الشتوية القارسة. لقد كانت حقا ليلة مشهودة، شارك في احيائها ضحايا التعذيب، وحاكموا جلاديهم

اعتصام المعارضة أمام احتفالية سفارة البحرين

ندوة مجلس اللوردات: حضور خليفي مكثف، وحقائق سياسية وقانونية أثارت الحاضرين

أصرت العائلة الخليفية على مشاركة المعارضين ندوتهم هذا اليوم، فبعثت طاقما تليفزيونيا كاملا بادارة ياسر برديسي، وعضوا برلمانيا حليفا لها هو "كين بيرتشيس" ورئيس الجمعية البحرينية، بيتر سيكتون، بالاضافة الى امرأة بريطانية قالت انها مبعوثة من قبل معهد الخليج للدراسات الاستراتيجية الذي يديره عمر الحسن ويمول بأموال البحرانيين التي يسرقها آل خليفة. أقيمت الندوة لاحياء عيد الشهداء.

مع ذلك فشل اولئك جميعا في التأثير على سير الندوة التي كانت واحدة من أقوى الندوات، مشاركة وحضورا. ابتدأ اللورد ايفبوري الندوة مرحبا بالحاضرين ومعبرا عن تقديره لنضال شعب البحرين. وجاء في كلامه: يوم الشهداء سيحل غدا، حيث نتذكر الشهيدين اللذين سقطا في 1994 وتبعهما شهيد ثالث قبل عامين. لقد أكد الامين العام للامم المتحدة، بان كي مون، على منع التمييز خصوصا الديني، ومع الاسف فان سجل البحرين في هذا المجال غير مشجع. ومع الاسف ايضا ان التقييم الدوري الذي طرحه مجلس حقوق الانسان حول الاوضاع في البحرين لم يتطرق لذلك، ولم يشمل اية اشارة للانتهاكات، خصوصا القانون 56 الذي يحمي المعذبين، وقوات الشغب الاجنبية. ولكن مع ذلك هناك تقارير كثيرة عن التعذيب. وقبل بضعة اسابيع أصدرت ست جمعيات سياسية بيانا حول التجنيس السياسي الذي اصبح مصدر غضب وتوتر شديدين. وقد شجبت منظمة هيومن رايتس ووتج الانتهاكات المروعة لحقوق الانسان، وقد حان الوقت للآخرين للتحدث عن القمع والاضطهاد.

ثم رحب اللورد ايفبوري **بالدكتور عبد الجليل السنكيس** وطلب منه الحديث.

تحدث السنكيس عن عدد من القضايا اهمها التغيير السكاني السياسي قائلا انه في انتخابات نصف اعضاء مجلس الشوري في 2006 فاز بعض المرشحين نتيجة تصويت المجنسين على الحدود السعودية – البحرينية. هذا التجنيس يتم على اساس قانون الجنسية للعام 1963 الذي يخول الامير، في بعض الحالات الاستثنائية بمنح الجنسية البحرينية لغير البحرينيين. وفي العام 2006 كشف الدكتور صلاح البندر عن تقريره الذي يحتوي على وثائق حول خطة الحكومة لتغيير ديمغرافية البحرين. وفي 2007 صدر تقرير حول خطة الحكومة لتهميش المواطنين الشيعة، وتهدف الخطة لتجنيس 50 الفا سنويا من العراق وبنغلاديش وباكستان، ويعمل أغلب هؤلاء في اجهزة الامن ووزارات التعليم والصحة. ويؤكد ذلك تقرير المجموعة الدولية للازمات.

النقطة الاخرى التي تطرق اليه الدكتور السنكيس كانت مقولة الديمقراطية. وقال ان الحكومة رسمت الدوائر الانتخابية لتصب لصالح اجندتها، برغم ان الشطر المنتخب من مجلس الشوري غير قادر على توفير صلاحيات لنفسه. واشار الى التوزيع الوزاري الذي ليس للشيعة فيه نصيب يذكر. وقال ان صلاحيات الحاكم غير محدودة، فهو يشكل الحكومة ويحل مجلس الشورى ويفرض الاحكام العرفية. واشار الى دراسة صدرت عن مجموعة اكسفورد اشارت الى ان 90 بالمائة من السكان يعيشون في مساحة جغرافية صغيرة، بينما يستحوذ رموز العائلة الحاكمة على مساحات شاسعة وجزر بأكملها. ومن يتابع منحنى الزيادة السكانية للسنوات الاخيرة يدرك ان معدلها بلغ 10 بالمائة سنويا، بينما المعدل السنوي الطبيعي، وفق الامم المتحدة، أقل من 1.8 بالمائة. وسبب الزيادة

البقية صفحة 3

نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان

ندوة مجلس اللوردات - التتمة من ص 2

الكبيرة في عدد السكان ظاهرة التجنيس، حيث يأتي بعضهم بعائلات كبيرة وزوجتين او اكثر. وهذا يؤثر على حقوق البحرانيين ونمط حياتهم. المسألة الثالثة انهم يستعملون قوانينهم القمعية لتبرير تصرفاتهم ولا يحكمون بالقانون المشروع.

ثم تحدث **الاستاذ نبيل رجب**، رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان، الذي يشارك في الندوة للمرة الاولى. وقال نبيل رجب ان هناك تمييزا واضحا على اساس الانتماء المذهبي واعطى نسبا للتعيينات في المناصب الادارية. ففي المناصب العليا يمثل الشيعة 17 بالمائة فقط، بينما يمثلون اكثر من ثلثي السكان. وقال ان هناك عددا من المؤسسات الرسمية لا يوظف الشيعة، مؤكدا ان الحاكم نفسه يقف وراء هذه السياسة، وان التجنيس يعتبر اكبر مشكلة تواجه البلاد. وقال ان هناك بحرانيين ولدوا في البحرين أبا عن جد، ولكنهم محرومون من الجنسية، بينما تمنح للاجانب الذين لم يزوروا البحرين قط. وقد جنست الحكومة الآلاف من البلوش وهم الذين يعتدون يوميا على المناطق الشيعية، والمسؤولون عن الكثير من الجرائم. واشار الى ان الحكومة بدأت هذا العام باستخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وسقط الكثير من الضحايا بسبب ذلك. وقال ان نشطاء حقوق الانسان يتعرضون للقمع المتواصل، كما يحدث للاخ محمد المسقطي، رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الانسان، الذي يحاكم بسبب نشاطه. كما قامت الحكومة بتشجيع حكومات الدول الاخرى في المنطقة على اضطهاد النشطاء البحرانيين.واشار الاستاذ نبيل رجب الى ان المركز قام بالاتصال بمؤسسات عديدة في الاتحاد الاوروبي لحثها على التحدث لسفاراتها في البحرين للدفاع عن النشطاء.

وتحدث ايضا عن حرية التعبير قائلا ان وزيرة الاعلام الحالية، الشيخة مي آل خليفة، بدأت عهدها باستهداف المواقع الالكترونية ومنعتها واغلقت الكثير منها. وقبل شهرين بعثت رسالة الى شركة الاتصالات تطلب فيها غلق اكثر من 1000 موقع بدعوى انها اباحية، بينما الكثير منها مواقع سياسية. وقد حوكم عدد من الصحافيين هذا العام بسبب آرائهم، واعتدت قوات الشغب على العديد من الندوات. ولذلك هبط معدل البحرين في ترتيب الدول من حيث حرية الصحافة، من 67 في 2005، الى 97 في 2007 الى 119 هذا العام. كما هبطت البحرين في مقياس الشفافية الدولية. وبدأت الحكومة بتشكيل منظمات "جونجو" اي منظمات تتظاهر بالاستقلال عن الحكومة ولكنها مدعومة من قبلها. وقامت هذه المنظمات بمتابعة النشطاء في كل مكان. وأكد الاستاذ رجب ان السفير البحريني الحالي لدى بريطانيا معذب معروف، وهو الذي يدعم منظمة "مراقب البحرين – بحرين مونيتور".

وتحدث المحامي **الاستاذ محمد التاجر**، حول تجربته مع السجناء. وقال انني معني بـ 15 قضية تشمل اكثر من 100 شخص. وجميع هؤلاء متهمون بدون دليل سوى الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب. البحرين وقعت معاهدة منع التعذيب في 1998، مع التحفظ على المادة 20 التي تجيز لضحايا التعذيب التظلم لدى الجهات الدولية المعنية. وقد قدمت البحرين تقريرها السنوي في مايو 2005 وقدمت اللجنة توصياتها ولكن الحكومة لم تستجب لأي من هذه التوصيات. وما تزال المطالبات مستمرة لاعادة صياغة القانون 56 لكي لا ينص على منح الحصانة للمعذبين. واهم توصيات لجنة منع التعذيب الدولية ان تضمن السلطات حصول السجين على الرعاية الصحية المناسبة والتواصل مع عائلته ومع قضاة ومحامين. ولكم لم يتم الالتزام بأي من هذه التوصيات. فالقضاة حتى الآن لا يترددون في اعتماد الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب كأدلة ادانة. وقد يعتقل شخص بدون ان يرتكب جرمية، ولكن الاجهزة لا تعي ان الحصول عى اعترافات تحت التعذيب ممنوع قانونا. اننا نواجه مشكلة كبيرة في الاتصال بالمعتقلين بعد اعتقالهم مباشرة ولم يسمح لنا بالحضور مع اي معتقل في تلك القضايا الامنية. ويتم التحفظ على المعتقلين اسابيع حتى يتم الحضور على اعترافات تحت التعذيب. الآن هناك قاعدة جديدة تمنع المحامين من حضور اي جلسة تحقيق الا برسالة تفويض وهو امر مستحيل. وعندما يسمح لنا بمقابلتهم تكون آثار التعذيب قد ذهبت. قضية كميل الغنامي الذي تعرض للتعذيب عندما اكتشف مدى التعذيب الذي اصابه قالت الحكومة انه حاول الهروب وحدثت له الجروح على جسده! فالحكومة تنكر وجود تعذيب، ولكن منذ 2001 لم يسمح لاية منظمة حقوقية بزيارة السجون. جمعية البحرين لحقوق الانسان طلبت زيارة سجناء المعامير على مدى عام ونصف ولكن لم يتحقق ذلك. ومنع اهاليهم من زيارتهم ثمانية شهور. ويكشف تقرير الحكومة ان احد سجناء قضية كرزكان يعاني من امراض نفسية ولكنه منع من الادوية، وان سجينا آخر لديه ضغط عال وآخر لديه مشكلة في عينه، ولكنهما حرما من الدواء والعناية. منذ سبتمبر حتى الآن ترددت انباء عن وفاة ثلاثة سجناء ولكن الحكومة ترفض تأكيد ذلك. ولذلك فاننا نطالب حكومة البحرين بفتح السجون امام المنظمات الحقوقية، والغاء قانون 56 وتفعيل القوانين المجمدة.

ثم تحدث **السيد عابد حسين تشودري**، عضو اللجنة الاسلامية لحقوق الانسان. وقال انه ذهب الى البحرين في 12 اكتوبر الماضي لحضور معاملة مجموعة المعامير. وقال ان تلك المنطقة تضم سكانا قليلين وتعاني من الحرمان والمياه الملوثة. اعتقل الشباب العشرة في مارس 2009 بدعوى مشاركتهم في هجوم على سيارة شرطة وجرح سائقها الباكستاني الذي توفي لاحقا. وقد تم تعذيبهم واسيئت معاملتهم، وعلقوا من السقف، وتم رشهم بغازات كيماوية في عيونهم. وقد شاهدت عائلاتهم آثار التعذيب على اجسامهم، وكان بعضهم لا يستطيع المشي. ومن بين هؤلاء اثنان اعمارهم دون السن الثامنة عشرة. وتعرضوا للضرب الشديد. وقد هدد بعضهم بادخال الصنبور في اسفلهم ونفخ بطونهم بالماء اذا لم يعترف بما وجه اليه من اتهامات.

وهناك ثلاث قضايا تقلقني:

تعذيب القاصرين، فذلك اعتداء على الكرامة الانسانية

التهديد بالتعذيب للحصول على افادات موقعة

تعمق ثقافة العنف منذ ان يبدأ التحقيق، وهذا ينال من مصداقية النظام القضائي.

ان هناك حاجة لضغوط متواصلة على البحرين لتحسين اوضاع حقوق الانسان.

اما **الاستاذ حسين عبد الله** الذي جاء من الولايات المتحدة للمشاركة فقد لخص مداخلته بمقتطفات من رسائل اعضاء الكونجرس منها ما يلي:

_ مع الاسف هناك مواد قانونية تعيق احترام حقوق الانسان وممارسة التعذيب، ولا تمييز ضد الشيعة. البحرين حليفة للولايات المتحدة لكننا لا نقر انتهاك حقوق الانسان.

- عبرت عن غضبي لانتهاك حقوق الانسان في الخريف الماضي، وكانت هناك افادات حول ذلك للخارجية والكونجرس. وسوف أستمر في الدعوة للضغط على البحرين.

- في 2008 اصدرت الخارجية تقريرا حول انتهاكات حقوق الانسان تضمن الاعتداء على النشطاء ولا تمييز واستغلال الانتخابات.

المحامي الاستاذ محمد التاجر، رئيس هيئة دفاع قضية كرزكان

عابد حسين تشودري، عضو اللجنة الاسلامية لحقوق الانسان

حالة حقوق الإنسان في العالم العربي لعام 2009 "واحة الإفلات من المحاسبة والعقاب"

قسم البحرين: تمييز منهجي ضد الشيعة
مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

ظل المشهد العام لحقوق الإنسان في البحرين يتجه للمزيد من التدهور، وخاصة مع تزايد التوترات الناجمة عن سياسات تكريس التمييز والعزل المنهجي الموجه ضد الشيعة، الذين يشكلون أغلبية السكان في المملكة، وهو ما اقترن بتعريض المدافعين عن حقوقهم لصنوف شتى من القمع، فضلا على الحملات الدعائية المحرضة على كراهيتهم.

وفي هذا السياق اتسع نطاق مصادرة حرية التعبير وإحالة الصحفيين للمحاكمة، وحجب المزيد من المواقع والمنتديات الإلكترونية، واستخدمت السلطات القوة المفرطة في قمع التجمعات السلمية، وتواصلت الضغوط لتطال المدافعين عن حقوق الإنسان الذين باتوا بدورهم أهدافا متزايدة للاعتقال والمحاكمات، فضلا على حملات التشهير وتشويه السمعة، ووصل الأمر حد ملاحقة وترهيب بعضهم خارج البلاد.

وعلى الرغم من صدور عفو ملكي عن 178 من المعتقلين السياسيين والمدافعين الحقوقيين المتهمين في قضايا ذات صبغة أمنية، فإنه لم يفرج عن جميع المشمولين بالعفو، ولا يبدو أن العفو يعني إسقاط الاتهامات أو الأحكام التي طالت هؤلاء الأشخاص.

من ناحية أخرى فقد شهد ملف العمالة الأجنبية تطورا إيجابيا محدودا، يتيح للعمالة المهاجرة الانتقال من كفيل إلى كفيل آخر. ولكن هذا لا يعني إلغاء نظام الكفيل، الذي يعد من أشكال الاستغلال القريبة من الرق المحظور دوليا.

وفي ظل الانتهاكات المتزايدة في البحرين، فإن ما أعلنته السلطات في أبريل 2009 عن إنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان، يظل وعداً كررته الحكومة البحرينية منذ عدة سنوات، ولم تقم بتنفيذه، ويبدو أنه ليس سوى محاولة لتجميل الصورة أمام المجتمع الدولي، ما لم يقترن بحزمة من التدابير والسياسات التي تفصح عن توافر إرادة حقيقية لاحترام حقوق الإنسان.

التمييز المنهجي ضد الشيعة

يتعرض الشيعة لتمييز واضح من الحكومة البحرينية، ورغم أن تقارير حقوقية تؤكد أن الشيعة يُشكلون نحو ثلثي سكان البحرين؛ وهم الجزء الأكبر من السكان الأصليين فإنهم يحصلون على نسبة ضئيلة من الوظائف العليا تبلغ أقل من 15%. ويعمل الشيعة بشكل رئيسي في المؤسساتِ الخدمية، ولكنهم محرومون من العمل بالجهات السيادية، فيما عدا عددا قليلا للغاية منهم.

وفي جهات مثل وزارات الدفاع والداخلية والديوان الملكي وغيرها، تبلغ نسبة الموظفين الشيعة صفرا. ولا يوجد بالحكومة الحالية سوى خمسة وزراء شيعة من بين 25 وزيرا، وثلاثة منهم يتولون حقائب شكليةٍ دون وزارة. وهو التمثيل الأدنى في السلطة التنفيذية منذ يناير 1970، علما بأن أغلبية الوزراء ينتمون إلى الأسرة الحاكمة (سُنَّة). كما أن تمثيل الشيعة في مؤسسات الدولة تقلَّص من 18% في العام 2003، إلى 13% في عام 2009. وبلغ التمييز ضد الشيعة حد حرمان بعضهم من الجنسية، رغم أنهم ولدوا لأب وأم بحرينيين، في حين تمنح الحكومة الجنسية لكثير من العرب والآسيويين بهدف تغيير حقيقة وجود أغلبية شيعية في بلد تحكمه أقلية قبلية تنتمي إلى المذهب السُنَّي.

وتُعدّ حرية ممارسة الشيعة لشعائرهم الدينية مكبّلة بأغلال القرارات الحكومية المقيدة لحرية العقيدة في البحرين؛ ففي 2 يناير استخدمت السلطات البحرينية قوات الأمن الخاصة في محاصرة مسجد الصادق التابع للشيعة في العاصمة المنامة. ومنعت المصلين من ارتياد المسجد. في الوقت الذي تربصت فيه السلطات بمظاهر الاحتفال السنوي للشيعة والمعروف باسم "عاشوراء"؛ حيث مزقت أقمشتهم ومخطوطاتهم وشعاراتهم الدينية، في كثير من المناطق وقد حوصر مسجد الصادق مرة أخرى في 12 فبراير، تنفيذًا لأوامر صادرة عن وزارتي العدل والشئون الإسلامية والداخلية بمنع الصلاة والخطابة مساء كل جمعة في المسجد.

ويساند خطباء المساجد المتشددين من السنة سياسات التمييز المنهجي ضد الشيعة، وهو ما يجعل السلطات تغض الطرف عن خطاباتهم التكفيرية والمحرضة على كراهية الشيعة. وفي خضم الحملة التي تشنها وزارة الثقافة والإعلام على المواقع الإلكترونية، تم حظر العديد من المواقع الشيعية. كما يتعرَّض الشيعة باستمرار للتشويه في وسائل الإعلام الحكومية.

حرية التعبير

في سبتمبر 2008، قامت وزارة الإعلام بإحالة أصحاب الموقع الإلكتروني "منتدى الصرح الوطني" إلى النائب العام، بزعم انتهاكهم لقانون الصحافة. وهددت بإغلاق الموقع المعروف بدأبه على نشر أخبار ومقالات المعارضين السياسيين وبيانات المنظمات الحقوقية، في حال مواصلته مخالفة القانون. وبدعوى "مكافحة الإباحية على شبكة الانترنت، وحماية الآداب العامة" توسعت السلطات في حجب المواقع الإلكترونية، ذات المحتوى الديني أو السياسي أو الحقوقي، وأصدرت وزارة الثقافة والإعلام في 14 يناير 2009، قرارا يلزم جميع شركات الاتصالات التي تقدم خدمات الانترنت؛ بمنع الوصول إلى المواقع الواردة في قائمة المواقع المحجوبة الصادرة عن الوزارة

وفي غضون أسبوع واحد من إصدار القرار؛ تعرض نحو 25 موقعًا للحجب من أبرزها مدونة "الفسيلة" الخاصة بالناشط الحقوقي عبد الجليل السنكيس كما حظرت العديد من الوصلات الموجودة على الموقع الاجتماعي الشهير ."Facebook"وركزت الوزارة على حجب الوصلات التي تحتوي على مقالات المعارضين السياسيين، وتقارير المنظمات الحقوقية.

ووصل الأمر حد حجب خدمة الترجمة التي يقدمها موقع .Googleو حجب مواقع "ملتقى البحرين" و"منتديات البحرين" و"الصرح الوطني"، وعشرات المواقع السياسية والإخبارية ومنتديات الحوار الأخرى، إضافة لاستمرار حجب موقعي مركز البحرين لحقوق الإنسان والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وموقعي "آفاق" و"حواء البحرين"؛ ليبلغ عدد المواقع المحجوبة بعد ثلاثة أشهر من سريان القرار الوزاري نحو 70 موقعًا

وقد استدعت النيابة العامة في مطلع ديسمبر 2008 مريم الشروقي الصحفية في جريدة "الوسط"، وحققت معها بتهمة نشر مقال "يضر بالوحدة الوطنية ويثير الفتنة الطائفية بين المواطنين[12]. وإهانة ديوان الخدمة المدنية" في مقالها الذي تضمن إشارات إلى أن الديوان يمارس التمييز بين المواطنين على أساس طائفي وسياسي.

وفي 6 مايو 2009، كان انتقاد ديوان الخدمة المدنية ذريعة لتوجيه اتهامات مماثلة لعبد الحسن بوحسين الصحفي في جريدة "الوسط"، وذلك لنشره مقالات بين سبتمبر ونوفمبر 2008، انتقد فيها ممارسات الديوان واعتبرها تشكل خرقا لمبادئ الدستور. وأحيلت الصحفية لميس ضيف للتحقيق في مارس 2009، بسبب انتقادها لممارسات السلطة القضائية في مقالاتها في جريدة الوقت

من ناحية أخرى، تعرّض عباس المرشد، الصحفي المعروف بكتاباته في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاعتداء في 27 يناير من القوات الخاصة التابعة للأمن الوطني، التي أصابته برصاصة مطاطية في عينه اليمنى، خلال مغادرته لمركز اجتماعي قرب منزله. وفي أبريل تعرض المرشد وأسرته للتوقيف خلال عودتهم من السعودية إلى البحرين، وتعرضوا لمعاملة سيئة من عناصر جهاز الأمن الوطني، التي أجبرت المرشد على منحهم كلمة المرور الخاصة بحاسوبه المحمول، ونسخوا نسخة من الملفات الموجودة عليه. وصادروا كتبًا كانت بحوزته.

وفي 22 يونيو، قامت السلطات البحرينية بحجب جريدة "أخبار الخليج" اليومية، بقرار إداري ودون إذن قضائي؛ بزعم مخالفة الجريدة لقانون المطبوعات كما تعرضت جريدة الأيام إلى ضغوط شملت تحريك أربع دعاوى قضائية ضدها من قبل وزير الصناعة والتجارة؛ بسبب تقارير نشرتها حول أداء الوزارة، التي اعتبرت ما نشرته الصحيفة نوعا من "التطاول والتجني، وتشويه صورة الوزارة والتطاول على الوزير".

وقد امتدت الضغوط على حرية تداول المعلومات لتطال مواطنين عاديين وليس الصحفيين فقط. ففي 14 مايو، قامت أجهزة الأمن باعتقال المواطن حسن سلمان، وصادرت حاسوبه الخاص، وبعض متعلقاته الشخصية. ووجهت له سلطات التحقيق تهمة تسريب ونشر معلومات عن جهاز الأمن الوطني. وكان أحد المواقع الإلكترونية قد نشر قائمة بأسماء عناصر جهاز الأمن الوطني المسئول عن غالبية الانتهاكات، التي تم توثيقها في السنوات الأخيرة من قبل منظمات حقوق الإنسان، وقد حاولت أجهزة الأمن إجبار سلمان على الاعتراف بأنه تقاضى أموالا من نشطاء حقوقيين، وطلبوا منه اتهام بعضهم بتحريضه على تسريب معلومات استغلوها في تقرير تناول أبرز الانتهاكات المنسوبة لجهاز الأمن الوطني:

المدافعون عن حقوق الإنسان

واصلت السلطات البحرينية ضغوطها على المدافعين عن حقوق الإنسان، ووصل الأمر حد محاولة إلصاق تهم الإرهاب ببعضهم –وخاصة ممن يناهضون التمييز المنهجي ضد الشيعة- وبدا واضحا أن السلطات تحاول تصعيد ضغوطها على أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان خارج حدود البحرين أيضا. ويذكر في هذا السياق أن وزير الداخلية قد هدد

التتمة صفحة 5

حالة حقوق الإنسان - تتمة ص 4

النشطاء البحرينيين في مطلع نوفمبر 2008 بمقاضاتهم في حالة إجرائهم مقابلات بالخارج. وقد ألقي القبض على عدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين، فيما عرف باسم قضية الحجيرة، والتي بدأت تداعياتها في 17 ديسمبر 2008 إثر تصدي أجهزة الأمن لتظاهرة سلمية يجري تنظيمها سنويا، إحياءً لذكرى مقتل شابين برصاص أجهزة الأمن خلال تظاهرة سلمية في التسعينيات من القرن الماضي للمطالبة بالحريات الديمقراطية.

وقد طالت الاعتقالات في تظاهرة 2008 عددا كبيرا من النشطاء الذين ينتمون إلى الشيعة، واتهمتهم السلطات بتكوين خلية إرهابية، والإخلال بالأمن العام[20]، وفقا لاعترافات منسوبة للمتهمين وتداولتها وسائل الإعلام. وقد أكد محامو المتهمين أن ما نسب للمتهمين من اعترافات، قد جاء نتيجة تعرضهم للتعذيب خلال حبسهم انفراديا، مشيرين إلى تعرض المعتقلين للصعق الكهربائي والضرب على المناطق الحساسة من الجسم والحرمان من النوم.

وعلى صلة بهذه القضية، فقد قامت السلطات في السادس والعشرين من يناير، باعتقال ثلاثة من المدافعين عن حقوق الإنسان هم عبد الجليل السنكيس (أستاذ جامعي وحقوقي بارز) وحسن مشيمع (رئيس حركة حق) ومحمد حبيب المقداد (رجل دين وناشط في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والدينية). وقد نسب إليهم تهم تتصل بالتحريض على العنف واستخدام وسائل إرهابية، في إطار مخطط يستهدف قلب نظام الحكم، وأودعوا بالحبس الانفرادي في سجن الحوض الجاف. وقد وصل عدد المتهمين في قضية الحجيرة إلى 35 شخصا، منهم 13 هاربا، من بينهم عباس العمران عضو مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان. وخلال التحقيقات مع المتهمين أمرت النيابة بإخلاء سبيل ثلاثة منهم، بينهم الحقوقي عبد الجليل السنكيس

وقد صدر عفو ملكي في أبريل يستفيد منه 178 من المتهمين في قضايا ذات أبعاد أمنية، وتلاه إطلاق سراح عد كبير من المعتقلين والمسجونين، من بينهم معتقلي قضية "الحجيرة"، إضافة لعدد آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان[24]. ومع ذلك فإن الغموض يحيط بحدود هذا العفو، خاصة أن بعض المشمولين بالعفو لم يفرج عنهم حتى مطلع سبتمبر 2009. فضلا عن أن نص مرسوم العفو لم ينشر بالجريدة الرسمية، كما أن بعض من استفادوا بالعفو أحيطوا علما من قبل المسئولين بوزارة الداخلية بأن إطلاق سراحهم لا يعني إسقاط ما تبقى من مدة عقوبتهم، بما يعني أن العفو لا يرتب إسقاطا نهائيا للتهم أو للعقوبات التي أدين بها بعضهم. ومن ثم يبدو العفو محصورا في إطار إيقاف لتنفيذ الأحكام الصادرة بحق البعض، أو إيقاف لإجراءات التحقيق أو المحاكمة بحق آخرين من دون إسقاط التهم الموجهة بحقهم؛ ولذلك لا يبدو مستبعدا في وقت لاحق إعادة فتح ملفات المشمولين بالعفو الملكي، ويعزز ذلك أن قرارات المنع من السفر لا تزال سارية بحق عدد منهم.

وقد استفاد من العفو الملكي الحقوقي البارز عبد الهادي الخواجة الممثل الإقليمي لمنظمة "الخط الأمامي" الدولية "Front Line"، وكان الخواجة قد أحيل للمحاكمة التي بدأت جلساتها في مارس؛ بسبب إلقائه خطابا جماهيريا، استتبع اتهامه من قبل السلطات بالتحريض على كراهية النظام والدعوة إلى تغييره بالقوة، فضلا عن اتهامه بإذاعة شائعات كاذبة؛ بهدف الإضرار بالمصلحة العامة وأمن البلاد.وقد تعرض ثلاثة حقوقيين هم نبيل رجب وعبد الجليل السنكيس ومريم الخواجة، على خلفية مشاركتهم في فعالية حقوقية في نيويورك في 15 أكتوبر 2008؛ إلى حملة تشهير استمرت لأكثر من شهر كامل، واستخدمت خلالها وسائل الإعلام الحكومية وبعض المنابر الدينية. ووصلت حد وصفهم بـ"خونة البحرين".كما تعرض المحامي الحقوقي محمد الجشي للتوقيف عند مغادرته مطار البحرين الدولي في 3 نوفمبر 2008، متجهًا إلى جنيف لحضور ورشة عمل حقوقية في الأمم المتحدة، وصادر جهاز الأمن الوطني هاتفه الجوال وحاسوبه الشخصي ونسخ ما بهما من معلومات

وفي الوقت الذي يواجه فيه محمد المسقطي رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، اتهامات بتأسيس منظمة غير حكومية من دون ترخيص، امتنعت السفارة البريطانية في البحرين، عن منح المسقطي تأشيرة الدخول لبريطانيا، للمشاركة في ندوة حقوقية. وأشارت تقارير إعلامية إلي أن مسئولين في وزارة الخارجية وعدداً من النواب الموالين للحكومة، كانوا قد عقدوا لقاءات مكثفة مع السفير البريطاني بالبحرين ، لإبلاغه استياء الحكومة من منح بريطانيا حق اللجوء السياسي لعدد من النشطاء البحرينيين، وكذلك لتنظيم بريطانيا فعاليات سنوية تتطرق لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين. ورغم أن حسن المشيمع رئيس حركة "حق" قد تمكن من السفر إلى بريطانيا والمشاركة في الندوة؛ فإنه عقب عودته، تعرَّض لاعتداء جسدي من قبل القوات الخاصة في مطار البحرين.

وتعرض عبد الجليل السنكيس للمنع من السفر ثلاث مرات متوالية في 15 و25 و29 أبريل، كما قامت السلطات البحرينية بفصل عبد الجليل السنكيس من عمله بعد خدمة استمرت لأكثر من 22 عامًا؛ عقابًا على نشاطه الحقوقي[31]. وفي 7 مايو؛ تعرَّض الحقوقي جعفر كاظم للاختطاف والتعذيب من أشخاص، قال كاظم إنهم يتبعون جهة أمنية؛ حيث كانوا يحملون أجهزة لاسلكي إضافة للهراوات التي ضربوه بها. واقعة الاعتداء جاءت إثر اتصال كاظم بنشطاء سياسيين بعد قيام أجهزة الأمن بإطلاق سراحهم، حيث كان يجمع معلومات عن تعرضهم للتعذيب خلال احتجازهم؛ وكانت أجهزة الأمن قبل هذه الواقعة بنحو 3 أشهر، قد اعتقلت كاظم في 4 فبراير لنحو شهر قبل أن تطلق سراحه في 2 مارس وفي إطار محاصرة الحقوقيين خارج حدود البحرين، تعرَّض كل من عباس العمران عضو مجلس إدارة مركز البحرين لحقوق الإنسان، وعلى المشيمع عضو لجنة العاطلين ومتدني الأجر، إلى اعتداء جسدي من مجهولين بالعاصمة البريطانية في 2 يوليو، تلاه اتصال هاتفيً، يحذرهم من مغبة استمرار نشاطاتهم الاحتجاجية أمام السفارة البحرينية، وقد جاء ذلك بعد تعيين ضابط مخابرات موصوم بممارسة التعذيب في منصب سفير البحرين لدى بريطانيا. وفي حادث ربطه حقوقيون بحرينيون بحادثة الاعتداء على العمران والمشيمع؛ حاول مجهولون في 6 يوليو إضرام النيران في منزل سعيد الشهابي المعارض السياسي البحريني المقيم في بريطانيا، لكنه نجا منها

قمع التجمع السلمي

قامت القوات الخاصة في 19 ديسمبر 2008، بقمع مسيرة سلمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واستخدمت القوات البحرينية الغازات المسيّلة للدموع والرصاص المطاطي في قمع التظاهرة. وفي 13 مارس، لم تتورع أجهزة الأمن عن استخدام الرصاص الحي في تفريق المشاركين في تجمع سلمي بمنطقة "سترة"، لمطالبة الحكومة برد أراضٍ، استولت عليها لأغراضها العسكرية. وكررت السلطات استخدام الرصاص الحي في 15 مارس ضد تجمع عدد من الأهالي الذين كانوا يطالبون بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين.وواصلت السلطات التضييق على عقد الندوات والمؤتمرات، فما إن أعلنت جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" عن تنظيم ندوة حول الأزمة السياسية والحوار الوطني، حتى فوجئت بمطالبة وزارة الداخلية لها بالحصول على ترخيص مسبق؛ لكن الجمعية لم ترضخ لطلب الداخلية، وأصرت على عقد ندوتها. وقبل موعد الندوة بساعات في 22 أبريل، حاصرت قوات الأمن مقر الجمعية، ومنعت أي شخص من الوصول إليها، باستثناء أعضائها، وذلك لتلغي تنظيم الندوة بالقوة[36]. وفي 16 مايو، قامت أجهزة الأمن بمنع عقد ندوة دعت إليها 6 جمعيات بحرينية حول "التجنيس السياسي" في البحرين.ويذكر أن عددًا من الجمعيات والمراكز الحقوقية ممنوعة من العمل في البحرين بشكل قانوني، مثل مركز البحرين لحقوق الإنسان على سبيل المثال. كما أن عددًا من الجمعيات التي أبدت رغبتها في التسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية لم تتلق ردًا من السلطات على طلباتها، ومنها جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل ومتدني الدخل.

التعذيب

أفادت التقارير في سبتمبر 2008 أن 28 معتقلاً في سجن الحوض الجاف تعرضوا لمعاملة غير إنسانية، إضافة إلى تعمّد إدارة السجن استفزازهم والتحقير من معتقداتهم. الضحايا كان معظمهم من النشطاء الحقوقيين والاجتماعيين في البحرين، وبخاصة من قرية كرزكان، وقد أعلنوا الإضراب عن الطعام؛ احتجاجا على تجاهل سلطات التحقيق النظر في شكاواهم من سوء المعاملة، وردت السلطات على احتجاجاتهم بإطلاق الغاز المسيّل للدموع في عنبرهم، وداهمتهم القوات الخاصة التي أوسعتهم ضربًا بعصيّها البلاستيكية. وقد تعرض المعتقلون في قضية "الحجيرة" للتعذيب؛ حيث أكد أحد أعضاء هيئة الدفاع تعرّضهم للضرب بخراطيم المياه والصعق بالكهرباء، وبخاصة في أعضائهم التناسلية، وزعم أحدهم تعرّضه للتهديد بالاعتداء الجنسي.وفي 21 مايو 2009، تعرَّض سيد عدنان سيد مجيد البالغ من العمر نحو 16 عامًا للاختطاف والضرب المبرح، من قِبل شخصين كانا يرتديان ثيابًا مدنية، وكانا يسألانه خلال ضربه عن أسباب ذهابه لمسجد الصادق الذي يرتاده حسن مشيمع رئيس حركة "حق"، وتلقى تهديدًا بأنه في المرة القادمة سيذهب للمعتقل، وليس لمبنى التحقيقات الجنائية، وتركاه في حالة صحية شديدة السوء. وكان سيد عدنان مطاردا من قبل جهاز الأمن الوطني لمدة شهر، قبل أن يعتقل في 28 فبراير بتهمة حرق سيارة تتبع وزارة الداخلية والاعتداء على رجل أمن، وكان قد أفرج عنه في 12 أبريل 2009 ضمن 178 شخصًا شملهم العفو الملكي.

الحملة الشعبية لمناهضة التغيير السكاني في البحرين
تحريك شكوى دولية وموقف شعبي داعم من خلال "البصم على القماش"

اللهم صل على محمد وأهل بيته الطاهرين وأصحابه المنتجبين الأخيار

لم يواجه شعب البحرين خطراً ماحقاً وتوجها إجرامياً بحق هويته الوطنية وثقافته وتاريخه أكثر من مشروع تغيير التركيبة السكانية الذي تسعى له السلطة من خلال استيراد عشرات الآلاف من جنسيات مختلفة ومنحهم الجنسية البحرينية ثم تمكينهم مادياً وسياسياً وأدبيا في الوطن على حساب السكان الأصليين . ولم تقم المعارضة والقوى الشعبية منذ أن انكشف مشروع تغيير التركيبة التخريبي في 2002م بما يكفي للاحتجاج عليه ومقاومته بهدف إيقافه إو إبطاء حركته، وعليها أن تواصل الدرب بشكل أقوى وأفضل . وقد سخرت السلطة كل الطاقات والموارد مستفيدة من الطفرة في مدخول النفط ومن مؤازرة بعض الحكومات المجاورة للإسراع في مشروعها التخريبي هذا دون الإهتمام بأثر ذلك أمنيا واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً على البحرين والمنطقة، ودون الإستعداد في البنية التحتية للبلاد التي لا تستطيع تحمل هذا الإزدياد الكبير والمفرط في عدد السكان . ويهدف هذا المشروع التخريبي إلى تحويل السكان الأصليين (سنة وشيعة) إلى أقلية في العدد ومحاصرتهم من خلال تمكين المجنسين من المؤسسات العسكرية والمدنية وسوق العمل والتجارة وتفضيلهم على السكان الأصليين في فرص التوظيف والسكن والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، والغاية تهميش السكان الأصليين لتتمكن السلطة من فرض سيطرتها المطلقة على البلاد والاستئثار بالثروة . ولهذا فرضت إشراك المستوطنين في الإنتخابات ترشيحا وانتخابا . وقد سعى المستوطنون لتكوين خلايا إرهابية من خلال خلفياتهم الثقافية والإجتماعية، ولاقوا حماية لهم من السلطة حينما سعوا في أكثر من منطقة لترويع السكان الأصليين وإرهابهم في الأسواق والمدارس ومراكز الخدمات الصحية والإجتماعية وغيرها . أضف الى ذلك الدور الأمني الذي تستخدمهم السلطة فيه، حيث يتم توظيفهم في الأجهزة الأمنية لممارسة التعذيب وقمع الإحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة بالحقوق الطبيعية والوضعية المكتسبة بالطرق المشروعة، وهو يمثل انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان التي حوتها المواثيق والعهود الدولية وصادقت عليها حكومة البحرين .

ومن منطلق الواجب الديني والوطني، حيث أن جريمة التغيير السكاني والابادة الجماعية تمثل ظلما ومنكرا عظيما وجريمة كبرى بحق السكان الأصليين، فإننا الموقعون أدناه ندعو الى وقفة نخبوية وشعبية حازمة في التصدي لهذا المشروع التخريبي، وقد تكونت لجنة مشتركة من الأطراف الموقعة لإدارة حملة متعددة الأوجه سياسيا وحقوقيا وشعبيا وصولا الى تحقيق الهدف المنشود تحت عنوان " الحملة الشعبية لمناهضة التغيير السكاني في البحرين " وفق رؤية أعدتها اللجنة سلفا . وتأتي هذه الحملة لتتكامل مع الجهود الوطنية المخلصة التي تقوم بها بعض القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واننا لنعبر بكل سرور وحس وطني عن الاستعداد التام للتعاون والتنسيق معهم، بما يراكم الجهد وصولا لعلاج عادل لملف التغيير السكاني .

وسوف تكون إحدى نشاطات الحملة شكوى ضد السلطة، سترفع الى مؤسسات وهيئات ومواقع مؤثرة في العالم، مدعومة بموقف شعبي موثق من خلال " بصمة " أو " طمغة " على قطع قماش، يؤكد من خلالها أبناء الشعب الغيارى على رفضهم لمشروع السلطة في جلب المرتزقة وتحويل شعب البحرين لأقلية مهمشة، ووقوفهم إلى صف المتصدين للشكوى الدولية والأنشطة الأخرى المناهضة لمشروع السلطة التخريبي في تغيير التركيبة السكانية .

وسوف تدشن "البصمة الشعبية" في ليلة السادس من محرم الحرام لهذا العام في العاصمة المنامة، وستكون البداية وضع رموز وشخصيات قيادية في المعارضة بصماتهم على قطعة القماش، لتنطلق بعدها العملية لتشمل جميع مناطق البحرين - إن شاء الله تعالى - وسوف يُعلن لاحقا عن برنامج تفصيلي للمواقع والأمكنة الأخرى لجمع البصمات بعد ليلة التدشين .

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

صادر عن : تيار الوفاء الإسلامي، حركة الحريات والديموقراطية "حق"، حركة أحرار البحرين الاسلامية .

في يوم الجمعة، بتاريخ : 1 / محرم / 1431هج - الموافق : 18 / ديسمبر /

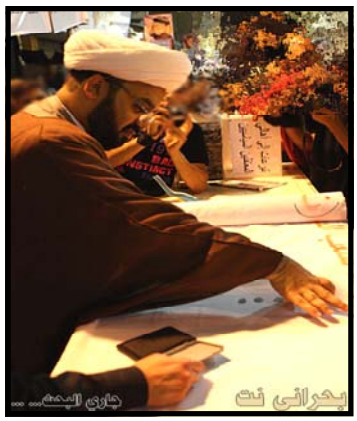

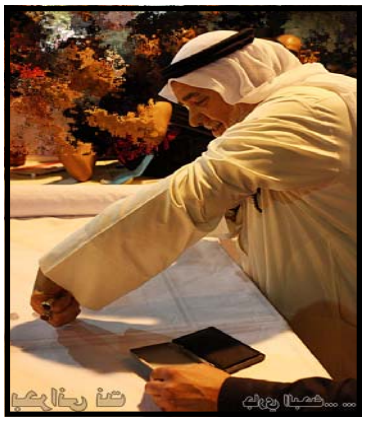

تجديد العهد للشهداء وضحايا التعذيب بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان

برغم وجود اهتمام دولي بحقوق الانسان فان هذه الحقوق تنتهك يوميا من قبل الانظمة القمعية كالنظام الخليفي البحرين، لسبب بسيط انها تسيطر على مفاصل المؤسسات الدولية المسؤولة عن التشريع والتنفيذ. صحيح ان اغلب دول العالم وقعت الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في 1948 ولكن غياب آليات الرقابة على مدى التزام هذه الدول يجعلها في مأمن من العقوبة عندما تنتهك حقوق مواطنيها. وقد نشط شباب البحرين في مجال الدفاع عن حقوقهم، واستطاعوا التواصل مع المنظمات والاجهزة الدولية المعنية بهذه المسألة، ولكنها تقف عاجزة امام اصرار الحكم الخليفي القمعي على انتهاك حقوق ابناء البحرين بشكل منهجي، لعدم خشيته من معاقبتها دوليا، بسبب التحالفات مع الدول الاخرى وعدم توفر الحماس لمطاردة الانظمة من هذا النوع. وفي البحرين، هناك معوقات عديدة تمنع مطاردة العائلة الخليفية لما ترتكبه من جرائم بحق المواطنين. ومن ذلك ما يلي:

1- غياب الارادة الدولية لمراقبة مدى تنفيذ الدول التزاماتها التي تفرضها المعاهدات والاتفاقات التي تحمي حقوق الانسان. فحتى اذا وقعت الدول هذه العهود الدولية، فانها لا تلتزم بها ولا تشعر ان عدم الالتزام سوف يؤدي الى معاقبتها دوليا. وما لم تتوفر آليات دولية فاعلة على غرار محكمة الجنايات الدولية فستظل الانظمة القمعية كالنظام الخليفي في البحرين مستمرة في الانتهاكات بدون توقف، كما يحدث الآن.

2- ان الحاكم الحالي قنن التعذيب وسوء المعاملة بطرق شتى. ومن ذلك: اصدار القانون السيء الصيت رقم 56 للعام 2002 الذي يوفر حماية رسمية للمعذبين، تجاهل استغاثات ضحايا التعذيب سواء في الحقبة الماضية ام في العهد الحاضر، فلم يسمح الخليفيون بتقصي الحقائق في كل الادعاءات بوجود التعذيب، بل عمدوا لمعاقبة من يدعي تعرضه للتعذيب على ايدي جلاوزة النظام.

3- ان الحكم الخليفي انتهج سياسة التضليل والتشويش في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان، فتبنى لغة المعارضة وغير لغته الرسمية لتصبح اكثر توافقا مع مصطلحات العصر ازاء حقوق الانسان والحقوق السياسية والمدنية. ادخل النظام هذه المصطلحات في لغته السياسية وافرغها من مضامينها جملة وتفصيلا، فاصبحت ابواقه تتحدث عن حقوق الانسان بلغة لا تختلف كثيراعن لغة المعارضة، واوهم المنظمات الحقوقية بانه اصبح اكثر اهتماما بهذه القضايا، واقام علاقات مع تلك المنظمات عن طريق عملائه.

4- انه اسس منظمات تعنى بحقوق الانسان من وجهة نظره، مهمتها الدفاع عنه امام المحافل والمنظمات الحقوقية الدولية، ومولها ووضع لها سياسات تسهل مهمتها، وتظهرها بقدر من المصداقية، بان تتطرق للقضايا الحقوقية المحلية باساليب توحي بجديتها ولكن مع ابعادها في الواقع عن الوضع الداخلي. فهي تشجب بعض الممارسات بلغة تبدو محايدة وتمدح سياسات النظام بما يوحي بوجود سياسة رسمية تحترم حقوق الانسان.

5- على مدى السنوات الخمس الاخيرة قام النظام، من خلال عرابيه المحليين والاجانب، بالتواصل مع الجهات الحقوقية الدولية لتخفيف حدة التشنج. وفي بعض الحالات الموثقة، قام الخليفيون برشوة بعض موظفي تلك المؤسسات في مقابل تخفيف الضغط على النظام وتقليل البيانات التي تشجب سياساته. ومما يؤسف له ان بعض المنظمات الحقوقية المرموقة وضعت ضحية هذا الفساد الرسمي، ولكن بشكل غير محسوس. هذه المنظمات ليست مطالبة بمدح الحكم الخليفي، بل بتقليل البيانات التي تشجب سياساته، فبدلا من اصدار عشرة بيانات تشجب سياساته القمعية وانتهاكات حقوق الانسان، تقوم هذه المنظمات باصدار بيانين خفيفين مثلا، وبالتالي يخف الضغط الدولي على النظام الخليفي القمعي.

6- استهدف الحكم الخليفي النشطاء الحقوقيين والسياسيين على نطاق واسع، وقام بتحريك ابواقه لاستهدافهم اعلاميا، لتقليل وهج ما يقومون به وتهميشه. ويشعر النشطاء بخوف متصاعد من غضب الحكم الخليفي، ويجد البعض نفسه مضطرا لتخفيف نشاطه خوفا على نفسه، وان كان الشطر الاكبر مستمرا في تحدي السياسات الخليفية بدون خشية او خوف. هذا الوضع الصعب الذي يواجه ا لنشطاء الحقوقيين اصبح امرا مثيرا للقلق لانه قلل من فرص احتواء الانتهاكات، واصبح النشطاء يشعرون بالاستهداف المباشر، وغياب وسائل الدفاع عن النفس في حالات العدوان الخليفي.

هذه الحقائق تؤكد بوضوح تراجع اوضاع حقوق الانسان في البحرين على نطاق غير مسبوق. وخلال الاعوام الثلاثة الاخيرة انتهك الحكم الخليفي حقوق الانسان على اوسع نطاق، فاعتقل الابرياء ومارس بحقهم ابشع اساليب التعذيب، واختطف العديد من النشطاء وعذبهم بشكل وحشي قبل ان يرمي باجسادهم الممزقة بالقرب من منازلهم، ومارس القتل خارج القانون بحق مواطنين شباب مثل الشهيد علي جاسم وعباس الشاخوري. وها هو قد بدأ باعتقال المزيد من الشباب والاطفال في عمليات استباقية لاضعاف الاستعدادات الشعبية لاحياء عيد الشهداء في السابع عشر من هذا الشهر. انه يعتقد ان بامكانه تفادي العقوبات والشجب ا لدولي، ولكن حماس المواطنين للدفاع عن انفسهم وحقوقهم حال دون نجاح تلك الخطط. وما تشهده البلاد هذه الايام من اعتصامات وحرائق يومية في اغلب المناطق المظلومة، يؤكد فشل سياسات الحكم الخليفي ويكشف نجاح المعارضة في تعبئة الرأي العام ضد سياساته التي اكدت للمواطنين انها ناجمة عن عقلية الاحتلال الخليفي. لقد نجحت المؤسستان الحقوقيتان المستقلتان (مركز البحرين لحقوق الانسان ومنظمة شباب البحرين لحقوق الانسان) في كشف جرائم العائلة الخليفية وجرائمها بحق اهل البحرين، وفشلت المنظمات التي اسسها النظام، وفق ما جاء في تقرير البندر، في حماية النظام من الغضب الدولي.

في الذكرى الحادية والستين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان، نؤكد، كحركة تحررية صامدة، ان شعب البحرين لن يتنازل عن حقوقه، وفي مقدمتها حقه في القصاص العادل من مرتكبي جرائم التعذيب خصوصا من ابناء العائلة الخليفية المجرمة، ولن يساوم على حقوق الشهداء وضحايا التعذيب، ولن يقبل باقل من تطبيق حكم القانون بحق المعذبين والجلادين. فلن يتوقف التعذيب يوما الا بعد ان ينال المعذبون جزاءهم العادل، وبدون محاكمة اشخاص مثل ايان هندرسون، وعادل فليفل وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وبقية المعذبين، فسوف يستمر المعذبون في ارتكاب جرائم التعذيب بحق ابناء البحرين. لقد فشل ا لخليفيون في الوفاء بالتزاماتهم حسب نصوص معاهدة منع التعذيب، ويسعون لتغطية فشلهم بسياسات التضليل والتشويش والعبث الاعلامي والكذب والدجل، وكل ذلك حبله قصير، فليستعد الخليفيون المجرمون لأشد العقوبة القانونية في الدنيا والعقوبة الالهية القاسية يوم الجزاء الأوفى.,وعندما تهتز قبضات الاحرار احتفاء بعيد الشهداء الاسبوع المقبل، فسيهتف العالم معهم، مرددا نشيد الحرية، ومطالبا بسقوط القمع والاستبداد ومعاقبة مرتكبي جرائم التعذيب. فمعا لاحياء ذلك اليوم المشهود، يوم صرخة المظلومين ضد الظالمين، فالله ناصر البحرانيين ضد المحتلين والغاصبين والجائرين، فذلك وعد من الله الذي لا يخلف الميعاد.

عام واعد من النضال - تتمة ص 1

الاموال العامة التي حرم المواطنون منها. ويتوقع تكثف النشاطات الخارجية لكشف العناصر المتواطئة مع الظلم والعدوان في تلك المنظمات لان ذلك مؤشر خطير للفساد الاخلاقي والمالي الذي تجاوز حدود البلاد وبدأ يدب في اوصال تلك الجهات.

مع حلول العام الجديد بدأ البعض مراجعة للموقف ازاء المشروع الخليفي الذي اصبح واضحا انه وصل الى طريق مسدود. فمنذ ان فرض الشيخ حمد دستوره غير الشرعي على اهل البحرين، تصاعد القمع بشكل تدريجي حتى فتحت ابواب السجون للمعتقلين السياسيين، وبدأت صفحة سواء أخرى من الانتهاكات على نطاق واسع. ومع استمرار الرفض الخليفي لمنع التعذيب وسائر الانتهاكات، فقد راجعت المنظمات الحقوقية الدولية التي لم تقع تحت تأثير الفساد المالي الخليفي، مواقفها وسياساتها ازاء نظام الاحتلال الجاثم على صدور اهل البحرين. وقد اتضح للعديد من هذه الجهات فشل الحكم الخليفي في اهم الجوانب التي كان يتوخى منه اصلاحها. فمع العودة لفتح ابواب السجون على مصاريعها لاستقبال البحرانيين الرافضين للاحتلال، تصاعدت وتيرة التعذيب الذي كشف المعتقلون الذين افرج عنهم في الشهور الاخيرة عن مستويات خطيرة منه، كالاعتداءات الجنسية والصعق الكهربائي والتعليق والحرمان من النوم وغيرها. وفي الوقت نفسه فقد كثف الشيخ حمد جهوده لتوفير حماية سياسية وقانونية لمرتكبي تلك الجرائم، الامر الذي دفع بعض النشطاء لاستهدافه امام بعض الجهات الدولية واتهامه بارتكاب جرائم ضد الانسانية خصوصا مع اصراره على ابادة السكان الاصليين. وقد ارتكب الحاكم خطأ كبيرا بتعيينه معذبا مشهورا كسفير لدى بريطانيا وبعض دول الاتحاد الاوروبي. وهناك جهود كثيفة لمطاردة هذا السفير بعد ان ادلى عدد من ضحاياه بافادات موثقة حول ما ناله من تعذيب رهيب عندما كان رئيسا لجهاز الامن قبل تعيينه سفيرا لدى بريطانيا قبل عشرين شهرا. وعلى الصعيد السياسي فقد اصبح واضحا الفشل الذريع للمجالس التي امر الحاكم بتشكيلها لاظهار "ديمقراطية دونها اعرق الديمقراطيات في العالم". فالأداء الضعيف جدا لتلك المجالس، سواء بسبب القوانين التي تحكمها، ام مقاطعتها من قبل العناصر المعارضة الكفؤة، ام بسبب استمالة النظام لبعض عناصرها للمشاركة في الفساد المالي والسياسي الذي يمارسه، أضعف مصداقية المشروع السياسي برمته في نظر الكثيرين، حتى اصدقاء آل خليفة من الحكومات الغربية. لقد اتضح ان السنوات الثماني الماضية كانت فرصة للاصلاح فشل الحاكم وعصابته في الاستفادة منها فشلا ذريعا. فمجلس الشورى الذي ينتخب نصف اعضائه ليكملوا الديكور السياسي للعصابة الخليفية المحتلة، لم يتحول الى "برلمان" حقيقي، بل بقي مجلسا صوريا يتقاضى اعضاؤه رواتب عالية ليصبحوا "شركاء في الفساد السياسي" وليس في "القرار السياسي. فلم يستطع اصدار قرار سياسي واحد ملزم للعائلة الخليفية، ولم يستجوب اعضاؤه وزيرا واحدا من افراد العائلة المحتلة بسبب فساده او سوء ادارته، ولم يستطع اولئك الاعضاء الاعتراض على قرار سياسي خطير كالتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، او مصادرة الاراضي البحرية او احتلال الجزر البحرانية مثل جزر حوار وام النعسان وغيرها من قبل رموز الاحتلال الخليفي. هذا الفشل اضعف وهج هذه المؤسسات لدى المواطنين الذين استجابوا مرارا لدعوات الاحتجاج ضد النظام وسياساته الجائرة.

لقد دخلت البحرين نفقا اسود من التوتر الامني والسياسي، والتراجع الاخلاقي الذي دشنه الحاكم الحالي مع عصابته وازلامه. وان شعب البحرين على موعد مع عام يتوقع ان يكون حافلا بالمفاجآت ومن بينها الاستهداف القانوني لرموز الاحتلال الخليفي المسؤولين عن جرائم التعذيب والابادة. واذا كانت اموال الشعب المسروقة اداة فاعلة في التأثير على بعض الجهات الدولية فان هذا الفساد سوف يتحول، بعون الله، الى اداة فاعلة بأيدي البحرانيين المصممين على مواجهة الظلم والاحتلال مهما تطلب الامر. ومن المؤكد ان يؤدي فشل مشروع حمد بن عيسى ودستوريا وسياسيا وانسانيا الى تصاعد الغضب الشعبي في الداخل، وزيادة الاهتمام في الخارج، اصبح الوضع مهيأ لمعارضة فاعلة وتوتر امني وسياسي ضد النظام الذي حوله الحاكم الحالي الى احتلال غاشم برفضه الاعتراف بالشراكة السياسية مع الشعب وتعامله مع الارض وساكنيها بعقلية الاحتلال التي يتعامل الصهاينة بها مع فلسطين واهلها. وهكذا يبدو العام الجديد واعدا على صعيد النضال السياسي الذي سوف يحقق، بعون الله، انفراجا لاهل البحرين وهم يواجهون أسوأ حاكم من بين الخليفيين المحتلين.

الأمير عيسى قمبر

وأتيتُ كي أحيى بفرحةِ عيدِنا ... وعلى جبيني وردةٌ وكتابُ
متألماً للدين كيف يُصاعُ كيْ ... يفنى الذبيحُ ويحكمُ القصّابُ
وقعتْ على أرض البلادِ مجازرٌ ... قُتلت بها الأصحاب والأحبابُ
كانت بها السكينُ من يدِ خائنٍ ... بالدين صاغوها فكان عذابُ
فتجمّعوا والكأسُ يجمع شملهم ... أعلى الهزيمة تُشرب الأنخابُ ؟

الدينُ مقتولٌ وفوقَ جراحِهِ ... علناً بخمرٍ تُبذلُ الأكوابُ
وأتى الإمامُ مباركاً للقتلِ ... يعلو وجهَه إعجابُ
وهناك أبدى للجموع خطابةً ... مدحَ الأميرَ فأيّدتهُ كلابُ
لولاكمُ ماكان يُعبدُ ربنا ... وبدونكم كلُ البلادِ خرابُ
لولا وجودكمُ لما عشنا هنا ... وبدونكم أهلُ البلادِ دوابُ

يا أيها الشرطيُ أنتَ أمانُنا ... ولأنتَ في ليل العناء شهابُ
أنت الذي أسكتَ كل معاندٍ ... ضحكت عليه بأرضِنا الأحزابُ
وعلى الجراح من الضحيةِ حاكمٌ ... سكرانُ يضحكُ هازئاً شرّابُ
هذا الزفافُ فمن تكون مضيفتي ... هذا المساء ومن هو العرّابُ
إني أريد صلاتكم بإمامتي ... كيف الصلاةُ وما عليّ ثيابُ
فأجابه قاضي القضاةِ مهدّئاً رابُ ... روعَ الأمير وكله استغرابُ
الدين يرضى بالصلاةِ بجمعِكم ... فإذا اضطررت فلن يكون عتابُ

أنت الغيورُ لديننا هيا أقم ... أنت الحبيبُ لديننا الحبّابُ
إني أنا المفتي تقدّم لا تخفْ ... أقم الصلاة فها هنا المحرابُ
هل ممكنٌ ننسى الجريمة والذي هل ... قتل الصلاةَ مخادعٌ كذّابُ
ممكنٌ ننسى الجراحَ الجراح ... وعلى الجراح خناجرٌ وحرابُ
هل ممكنٌ ننسى الذين تآمروا ... وتفنّنوا في ذبحنا وأهابوا
الجالسون على تألم جرحنا ... والقاتلون وكلهم إرهابُ
يتكلمون عن الضمير فما همُ ... عجمٌ إذا نطقوا ولا أعرابُ

وتحدّثوا بالدين وهو ممزقٌ يا أيها يا ... وهمُ على دين الإله ذبابُ
ايها الأحبابُ تلك بلادنا ... في كل زاوية يُقام مصابُ
إنا تعبنا من تخرّص كاذب ... فهل البطولة لعنةٌ وعقابُ
فعباءةٌ تُشرى بقصر رفاعهم هدموا ... ويُباعُ في تلك القصور كتابُ
مساجدنا وباعوا أرضنا ... ماذا بقى حتى يكون عتابُ
هدموا مساجدنا عرفنا بعدها ... أن التقية خلفها أنيابُ
وقضيةُ الدين العزيز خديعةٌ ... دُبحت بها الأزلامُ والأنسابُ
أوَ مؤمنٌ يبكيه دمعُ خليفةٍ ... ويُسرُّ إن يوم بكى أحبابُ

الدينُ يقتلُ في الرفاع فحيثما ... أوسعتَ طرفَك خائنٌ نصّابُ
فالقزمُ رغم سياطِهِ وسجونِهِ ... ملكٌ وهمْ في بابهِ حُجّابُ
قالوا وقالوا لم يراعوا ذمةً ... فبكل يومٍ خطبةٌ وخِطابُ
فهل الحياة تفيق إلا باسمه ... عيسى فذاك القائدُ الحبّابُ
ذاك الأمير أكرم به من قائدٍ قبّل ... سمحٍ بكل عجاجةٍ غلّابُ
أميرَكَ ما تشاء ففي غدٍ ... تلقى الإلهَ وكله استجوابُ
فهناك لن يأتي الأمير وجندُه سترى ... وهناك دمعٌ هاتنٌ وعِقابُ
دماءَ شبابِنا تسري ... كبحرٍ هائجٍ ينسابُ